

التنمية البشرية و مؤشرات قياسها - دراسة حالة الجزائر-

أ. بورديمة سعيدة
جامعة قلمة

Résumé	ملخص
<p>Paru dans l'ère moderne un nouveau concept appelé « le développement humain » et qui a intéressé les différents pays et organisations, en particulier l'Organisation des Nations Unies pour le développement, en plus de la notion de développement humain durable. Ce concept est mesuré par plusieurs indicateurs qui classent les pays selon leur niveau de développement. Ces indicateurs ont été l'objet des diverses critiques en raison de certaines insuffisances et lacunes.</p> <p>L'Algérie est l'une des États qui ont accordé une attention considérable au développement de l'homme depuis l'indépendance. Malgré ces efforts réalisés dans ce domaine, ils restent plusieurs défis pour élever les niveaux de développement humain pour faire face aux exigences de la mondialisation.</p>	<p>ظهر في العصر الحديث مفهوم جديد يطلق عليه مصطلح التنمية البشرية، وقد اهتمت به مختلف الدول والتنظيمات خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى مصطلح التنمية البشرية المستدامة. وتقاس بالعديد من المؤشرات، وعلى أساسها تصنف الدول حسب مستويات التنمية فيها، وقد تعرضت هذه المؤشرات لانتقادات مختلفة نظرا لبعض القصور والنقائص التي لوحظت عليها.</p> <p>تعتبر الجزائر من الدول التي أولت اهتماما كبيرا بالتنمية البشرية، ورغم هذه الجهود المبذولة في هذا الميدان إلا أنه مازالت تنتظرها تحديات كبيرة لرفع مستويات التنمية البشرية باعتبارها أحد المتطلبات لمواجهة العولمة ومختلف التحديات المستقبلية.</p>

مقدمة

لم يعرف العالم المعاصر موجة من التغيرات كالتالي يعرفها اليوم، ولا تحديات كالتالي يواجهها بشكل أدت معها إلى انفجار في المفاهيم والمصطلحات، بل تعدى الأمر إلى مراجعة الكثير من المفاهيم والقضايا السائدة لتحل محلها أخرى أكثر دلالة ونجاعة. وإذا كانت التنمية الاقتصادية قد شكلت لعقود خلت طموح الشعوب خاصة دول العالم الثالث، فإنها لم تعد تحظى بذلك القدر من الاهتمام كون العولمة أفرزت معها جملة من التحولات السريعة والعميقة في المجالات الإنتاجية، المالية، التكنولوجية والمعلوماتية، تفرض على الدول النامية بما فيها الجزائر تسريع عملية التكيف الإيجابي بما يحقق لها اندماجاً فعالاً في الاقتصاد العالمي. فلقد أصبح التنافس في ظل عالمية السوق يعتمد على تنمية الكفاءات والقدرات البشرية القادرة على الإبداع والتطوير والتجديد التكنولوجي واستثمار المعلومات وحسن إدارة التغيير من جهة، بما يمكنها من صياغة وتنفيذ

الاستراتيجيات التنافسية الملائمة للتحديات الجديدة والمستمرة من جهة أخرى، مما جعل الاهتمام بالأفراد كراس مال فكري و بشري فاق في أهميته الرأس المال المادي. تأتي أهمية التنمية البشرية من حيث كونها المفهوم الجديد الذي يجعل أفراد المجتمع محور التنمية وهدفها الأول والأساسي، فهي تهتم بتطويرهم وتنميتهم من خلال النظر إليهم واعتبارهم موردا اقتصاديا، مهما تعزى إليه النسبة الكبيرة من النمو الاقتصادي الذي يحقق في الدول المتقدمة كما أشارت إلى ذلك الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال، وفي الوقت نفسه ضرورة استفادة البشر من ثمار النمو الاقتصادي المحقق بتحسين أحوالهم التعليمية والصحية ورفع مستوى معيشتهم. فلتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لا بد من تفاعل الموارد الاقتصادية المختلفة والتي تعتمد أساسا على حسن استخدام الموارد البشرية لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة بأقل التكاليف. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من الاهتمام بهذا المورد المهم ليكون قادرا على أداء هذا الدور، وحتى يساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وبالتالي ضمان استمرارية كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لتحقيق التوازن الإنمائي والتنمية البشرية المستدامة على المدى القصير والطويل، وبخاصة في ضوء ما تعانيه غالبية الدول النامية من شح في رأس المال والموارد الطبيعية فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة في كثير من الوظائف والقطاعات الاقتصادية، وانخفاض إنتاجية كل من عنصر العمل ورأس المال بشكل عام.

وبناء على هذه الظروف والمعطيات قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مفهوم التنمية البشرية و ما هي مؤشرات قياسها ؟ و ما هو واقعها في الجزائر؟

و ذلك عبر مناقشة و تحليل المحاور الآتية:

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم التنمية البشرية والتعرف على مؤشراتها ومتضمناتها، من حيث ضرورة الاهتمام بتكوين القدرات البشرية للمجتمع عن طريق تعليمها وتدريبها بهدف تزويدها بالمهارات والقدرات اللازمة لاستخدامها في العملية الإنتاجية، فضلا عن توفير الرعاية الصحية والغذاء اللازم لها لدعم هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وفي الوقت نفسه الاستفادة من النمو الاقتصادي المحقق بتوسيع خيارات المجتمع وتحسين قدراته البشرية بعملية متكررة ومستمرة. وذلك عبر مناقشة و تحليل المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم التنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة
المحور الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية وانتقاداتها
المحور الثالث: التنمية البشرية في الجزائر

المحور الأول: مفهوم التنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة

1. مفهوم التنمية البشرية: توجد عدة تعاريف للتنمية البشرية نذكر منها:

- **التعريف الأول:** مفهوم التنمية البشرية كما يرى بول ستريتن¹ هي تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، والنظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها، ووسائل إنتاج أيضا.
- **التعريف الثاني:** إن التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، من حيث المبدأ فإن هذه الخيارات تتغير باستمرار. أما من الناحية العملية فقد تبين أن جميع مستويات التنمية تركز على الخيارات الإنسانية الثلاث وهي:²
- ✓ أن يحي الناس حياة طويلة خالية من العلل والأمراض؛
 - ✓ أن يكتسبوا المعرفة؛
 - ✓ أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.
- وهناك خيارات أخرى من بينها الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته.
- **التعريف الثالث:** أما مكتب العمل العربي فيرى أن مفهوم التنمية البشرية أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصيرهم وقدراتهم.³
- من التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية البشرية هي توسيع خيارات البشر وتوفير ظروف الحياة الملائمة من تعليم وصحة وتغذية.
- كما يتضح بان للتنمية البشرية جانبين هما:
- **الجانب الأول:** يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب .
 - **الجانب الثاني:** يتمثل في الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج، لذلك فجوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية واحد دعوماتها الأساسية.
- بمعنى آخر أن التنمية البشرية لا تتوقف عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى ابعدها من ذلك، إلى الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة.
- وقد عرف مصطلح التنمية البشرية عدة تطورات منذ نشأته إلا أن لبه ومضمونه الأصلي بقي نفسه، حيث انه ينظر إلى الإنسان كغاية ووسيلة التنمية، أي أن الإنسان هو مصدر التنمية من خلال الاهتمام به بتوفير متطلبات حياة كريمة من تعليم وصحة وتغذية وترفيه.... الخ.
2. **مفهوم التنمية البشرية المستدامة:** تطور مفهوم التنمية البشرية عبر التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتفصيل المفهوم والمعنى الأول للتنمية البشرية وإضافة بعد جديد للمفهوم وهو بعد الاستدامة. حيث يعرف هذا البرنامج التنمية

البشرية المستدامة بأنها: "التنمية التي تعمل على تحقيق الإنصاف داخل الأجيال والإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن جميع الأجيال من تحقيق أقصى استفادة من قدراتها المحتملة".⁴ وعرف "PNUD" في تقريره الصادر سنة 1990 التنمية البشرية المستدامة على أنها: "عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ فهذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن التنمية البشرية لا تتوقف عند الخيارات الأساسية الثلاثة بل تتعدى إلى الخيارات الإضافية. ولقد وسعت الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية ليشمل مجالات أخرى، كالحريات والحقوق السياسية، الحريات الإعلامية، مشاركة المرأة في جوانب الحياة، المساواة بين الجنسين، مستويات التكنولوجيا المستهلكة من طرف الأفراد وحماية البيئة... الخ. وتمثل الحريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عاملا مهما في التنمية البشرية، لأنها تزيد من الإمكانات الإبداعية للأفراد في مختلف جوانب الحياة وتزيد مساهمتهم في تحسين التنمية البشرية اعتمادا على العناصر المعرفية، والتي تعتبر من أهم مصادر ثروة الدولة في العالم المتقدم، والتي تمتلك مراكز متطورة لإنتاج المعرفة ونشرها في المجتمع. ومما يؤكد أهمية المعرفة والعلم في التنمية البشرية هي النتائج التي نشرتها الأمم المتحدة للتنمية في تقاريرها السنوية، ففي سنة 1999 كان أكثر من 50% من الناتج المحلي الخام لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعتمد على العلم والمنتجات المعرفية. وتمتلك الدول الصناعية المتقدمة 97% من جميع براءات الاختراع في العالم. ففي سنة 1995 استحوذت الو.م. أ على حوالي نصف عوائد الملكية ورسوم الترخيص العالمية.

إذن مفهوم التنمية البشرية المستدامة ما هو إلا مفهوم موسع للتنمية البشرية، أي بالإضافة إلى أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس نضيف بعد جديد آخر وهو الاستدامة، أي تحقيق التنمية في الوقت الراهن والمستقبل دون انقطاع .

المحور الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية والانتقادات الموجهة لها

من خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية ندرك أن هذا المفهوم متشعب ومركب، مما يصعب قياسه بمؤشر واحد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي قد تعتبر غير قابلة للقياس بالنسبة للبلدان النامية، ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية، والذي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية معينة، وقابل للمقارنة بين الدول باختلاف مستوياتها التنموية، لذلك قامت الأمم المتحدة بتجديد مجموعة من المؤشرات المكتملة، تجاوزت 180 مؤشرا، ومنها بعض المؤشرات التي نذكرها كما يلي:

- مؤشر التنمية البشرية ويتضمن أربع مؤشرات .
- مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.
- مؤشرات الفقر البشري ويضم أحد عشر مؤشرا.
- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشر مؤشرات.
- مؤشرات أخرى.....

توسع هذه المجموعة المتكاملة من المؤشرات من إمكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية في بلد معين والتطور المحقق والأفاق المستقبلية لتحسين التنمية البشرية المستدامة، كما انه يعطي صورة واضحة حول مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق الفردية والحريات العامة، كما أن غياب بعض المؤشرات في بلد معين تبيين مدى الإخفاق والسلبية التي تحد من دلالة مؤشر التنمية البشرية الكلي.

أولاً: مؤشرات قياس التنمية البشرية

1. مؤشر التنمية البشرية IDH :

يعد مؤشر التنمية البشرية أداة مركبة تهدف إلى قياس مختصر للتنمية البشرية عن طريق قياس معدل الانجازات، من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة هي:⁵

- حياة مديدة وصحية: تقاس من خلال الأمل في الحياة عند الولادة؛
- المعرفة: تقاس بالاعتماد على معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والمعدل الإجمالي للتمدرس والتعليم؛
- مستوى معيشة لائق: يقاس بالاعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1، حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى 1، وتنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية.

غير أنه وقبل حساب مؤشر التنمية البشرية ينبغي حساب درجة الأهمية لكل عنصر من العناصر المكونة للمؤشر، حيث يتم تحديد مؤشر الأهمية لهذه العناصر مرجح بين القيمة العظمى 1 والقيمة الدنيا 0 ويحسب انطلاقاً من العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر الأهمية} = \frac{(\text{القيمة الحقيقية} - \text{القيمة الدنيا})}{(\text{القيمة العظمى} - \text{القيمة الدنيا})}$$

بعدها يمكن حساب مؤشر التنمية البشرية من خلال حساب المتوسط الحسابي لمؤشرات الأهمية للعناصر المكونة لهذا المؤشر، والجدول التالي يوضح القيمة العظمى والدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية.

جدول رقم(01): القيم العظمى و الدنيا لمركبات مؤشر التنمية البشرية.

المركبات	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
الأمل في الحياة عند الولادة (سنوات)	85	25
معدل القراءة و الكتابة عند البالغين (%)	100	0
المعدل الإجمالي للقيّد في التعليم المرجح (%)	100	0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام	40000	100

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2005، ص340 .

2. **مؤشر الفقر البشري**: يختلف هذا المؤشر عن مؤشر التنمية البشرية، حيث انه يتكون من مؤشرين في نفس الوقت وسوف يتم التطرق إليهما كما يلي:

2.1 **مؤشر الفقر البشري للدول النامية IPH-1**: ظهر مفهوم الفقر البشري سنة 1997 في التقرير العالمي للتنمية البشرية، وعرف على أنه: ما يفرض من الخارج من غياب الفرص والخيارات الأكثر أساسية للتنمية البشرية مثل: فرصة العيش حياة طويلة وسليمة وبناءة، والتمتع بمستوى معيشي لائق وكذا بالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين.⁶

ويهتم مفهوم الفقر البشري بالإمكانات المتاحة لأكثر الناس حرمانا وبالموارد التي يحتاجون إليها للتخلص من الفقر، ويراعي أيضا اللامساواة بين الجنسين والطريقة التي توزع بها الموارد من تغذية وتعليم وخدمات صحية داخل الأسرة الواحدة. وبالتالي فههدف مؤشر الفقر البشري يتمثل في قياس تخلف دولة معينة أو نسب الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية المندرجة في إطار حساب مؤشرها وهي:⁷

- **حياة مديدة وصحية**: تتمثل في خطر الموت في سن مبكرة نسبيا وتحسب بالاعتماد على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين؛
- **المعرفة**: تتمثل في الاستبعاد من عالم القراءة والكتابة وتقاس بالاعتماد على معدل إمام البالغين بالقراءة والكتابة والمعدل الإجمالي للتمدرس والتعليم؛
- **مستوى معيشة لائق**: تتمثل في الافتقار إلى فرص مستدامة للحصول على التموينات الاقتصادية الاجمالية، وتقاس بالنسبة المؤوية للسكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة من خلال المتوسط الحسابي للمؤشرين التاليين:

✓ نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة.

✓ النسبة المؤوية للأطفال الناقصي الوزن لأعمارهم.

يتم حساب المؤشر دون الحاجة إلى مؤشرات الأهمية المستعملة في IDH، اعتمادا على الخطوات التالية:

- ◆ قياس الحرمان على مستوى معيشي رفيع: يحسب عن طريق المتوسط الحسابي غير المرجح لمكوناته، من خلال العلاقة التالية:

المتوسط الحسابي = $\frac{1}{2}$ (نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة + النسبة المؤوية للأطفال الناقصي الوزن لأعمارهم)

ثم يحسب مؤشر الفقر البشري للدول النامية بالعلاقة التالية:

$$IPH - 1 = \left[\frac{1}{3} (P_1^\alpha + P_2^\alpha + P_3^\alpha) \right]^\frac{1}{\alpha}$$

حيث P_1 : احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين،

P_2 : معدل القراءة والكتابة بين البالغين،

P_3 : المتوسط الحسابي غير المرجح لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة

ونسبة المحرومين من الاحتياجات الأساسية، $\alpha = 3$.

2.2 مؤشر الفقر البشري لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية I.P.H-2 :

يهدف هذا المؤشر إلى قياس تخلف دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، كما يقيس الاستبعاد الاجتماعي، وعياله يعكس الحرمان في أربعة جوانب أساسية هي:

- حياة مديدة وصحية: تتمثل في قابلية التعرض للموت وتحسب بالاعتماد على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثاً حتى سن الستين؛
- المعرفة: تتمثل في الاستبعاد من عالم القراءة والكتابة وتقاس بالاعتماد على النسبة المؤوية للبالغين بين 15 و65 سنة المقترين إلى المهارات الوظيفية في الامام بالقراءة والكتابة والمعدل الإجمالي للتدريس والتعليم؛
- مستوى معيشة لائق: تقاس بالنسبة المؤوية للسكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي.
- الاستبعاد الاجتماعي: يقاس بمعدل البطالة للأمد الطويل (12 شهر أو أكثر). وتحسب قيمة مؤشر الفقر البشري لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال العلاقة التالية:

$$IPH-2 = \left[\frac{1}{4} (P_1^\alpha + P_2^\alpha + P_3^\alpha + P_4^\alpha) \right]^{\frac{1}{\alpha}}$$

حيث P_1 : احتمال ان لا يعيش المولود حديثاً حتى سن الستين، P_2 : معدل الامية للاعمار المتراوحة بين 15 و60 سنة، P_3 : نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي (الفقر النقدي: الافتقار إلى اضعف دخل كاف أو إلى القدرة على تحمل نفقات مقابلة)، P_4 : معدل البطالة للأمد الطويل. $\alpha = 4$.

2.3 مؤشر التنمية المرتبط بالجنس ISDH :

إذا كان مؤشر التنمية البشرية يقيس مستوى الإمكانيات التي وفرتها الدولة للفرد، فإن المؤشر المرتبط بالجنس يوسع في هذا المفهوم من خلال التركيز على الفروقات الاجتماعية أو صور اللامساواة بين الذكور والإناث اعتماداً على الجوانب التالية:

- حياة مديدة وصحية: تقاس من خلال الأمل في الحياة عند الولادة؛
 - المعرفة: تقاس بالاعتماد على معدل إمام البالغين بالقراءة والكتابة والمعدل الإجمالي للتدريس والتعليم؛
 - مستوى معيشة لائق: يقاس بالاعتماد على الدخل المتوقع من العمل. إن الدخل المتوقع من العمل متعدد الأبعاد، ويمكن دراسته كمورد موجه للاستهلاك، كما يمكن اعتباره كريح حقه الفرد من خلال نشاطه. يستخدم الدخل المتوقع من العمل للجنسين في حساب كل من مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس حيث يستوجب الأمر التفرقة بين الجنسين في حساب الدخل، ومؤشر مشاركة المرأة I.P.F، حيث نحتاج إلى حساب الاستقلالية الاقتصادية للمرأة.
- يحسب الدخل المتوقع من المرأة والرجل اعتماداً على المعطيات التالية:

- نسبة دخل (عدا الفلاحي) المرأة إلى دخل الرجل (عدا الفلاحي).
 - نسبة النساء إلى الرجال من السكان القادرين على العمل.
 - الناتج المحلي الخام لكل فرد (مقدرا ب PPA).
- 3.1 حساب حصة المرأة من الدخل المتوقع من العمل: يمكن حسابها من خلال العلاقة:

$$S_F = W_F / W_M (E_{A_F}) / (W_F / W_M (E_{A_F})) + E_{A_M}$$

- حيث S_F : حصة المرأة من مداخيل الأجور.
 W_F / W_M : نسبة الدخل (عدا الفلاحي) للمرأة إلى دخل الرجل (عدا الفلاحي).
 E_{A_F} : نسبة النساء من السكان القادرين عن العمل، E_{A_M} : نسبة الرجال من السكان القادرين عن العمل.
- 3.2 حساب مداخيل العمل للنساء و الرجال "مقدرا ب PPA": يمر حساب مداخيل العمل سواء للنساء أو الرجال بالمرحلتين التاليتين:
- حساب مداخيل العمل للمرأة. تمكنا العلاقة التالية من حساب الدخل الخاص للمرأة.

$$Y_F = S_f (y) / N_F$$

- حيث Y_F : الدخل المتوقع من العمل للمرأة مقدرا ب PPA ،
 Y : الناتج المحلي الخام مقدرا ب PPA .
 N_F : العدد الإجمالي للنساء من عدد السكان.
- حساب مداخيل العمل للرجال: يمر حساب مؤشر التنمية المرتبط بالجنس يمر بثلاث خطوات، أولها حساب المؤشر المرتبط بالسكان حسب الجنسين لكل متغير اعتمادا على العلاقة التالية:

$$Y_m = Y - S_f (Y) / N_m$$

مؤشر الأهمية = (القيمة الحقيقية - القيمة الدنيا) / (القسم العظمى - القيمة الدنيا)

ثم تأتي الخطوة الثانية والتمثلة في حساب مؤشر المساواة في التوزيع، والذي نهدف من خلاله إلى تحديد الفروقات بين الذكور والإناث حسب المتغيرات المدروسة، حيث نعبر عنها رياضيا من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر المساواة في التوزيع} = (\text{نسبة الإناث} \times (\text{مؤشر الأهمية للإناث})^{E-1} + \text{نسبة الذكور} \times (\text{مؤشر الأهمية للذكور})^{E-1})^{1/(E-1)}$$

وتقدر المعلمة E بـ 2 لأنها تمثل حجم الجزاء في عدم المساواة بين الجنسين، وعليه تتحول العلاقة الى الشكل التالي:

$$\text{مؤشر المساواة في التوزيع} = (\text{نسبة الإناث} \times (\text{مؤشر الأهمية للإناث})^{1-} + \text{نسبة الذكور} \times (\text{مؤشر الأهمية للذكور})^{1-})^{1-}$$

تمثل العلاقة أعلاه المتوسط التوافقي لكلا المؤشرين المرتبطين بالجنسين. وتبقى المرحلة الثالثة والأخيرة أين يتم حساب مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس باستخدام المتوسط الحسابي غير المرجح للمركبات الداخلة في مؤشر المساواة في التوزيع والتي تعطى قيمها العظمى والدنيا حسب الجدول التالي:

القيمة الدنيا	القيمة العظمى	المركبات
27.5	87.5	الأمل في الحياة عند الولادة للإناث (سنوات)
22.5	82.5	الأمل في الحياة عند الولادة لدى الذكور (سنوات)
0	100	معدل القراءة و الكتابة بين البالغين (%)
0	100	المعدل الإجمالي المرجح للتعليم (%)
100	40000	الدخل المتوقع من العمل

المصدر: بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004، ص44.

ملاحظة: القيم العظمى والدنيا الخاصة بالأمل في الحياة عند الولادة لدى الإناث تزيد بـ5 سنوات على ما هو عليه الحال بالنسبة للذكور، ويرجع ذلك إلى الخصائص الفيزيولوجية التي تمتاز بها الإناث عن الذكور .

4. مؤشر مشاركة المرأة IPF ومؤشر التنمية التكنولوجية IDT:

4.1 مؤشر مشاركة المرأة IPF: يرتكز هذا المؤشر على التركيز على الفرص المتاحة أمام المرأة لإبراز قدراتها بدلا من أمكاناتها في عدة مجالات وربط ذلك بدرجة المساواة بين المرأة والرجل في ثلاث جوانب أساسية هي:

- المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسي: يعبر عنها من خلال توزيع المناصب البرلمانية أي التمثيل البرلماني بين الرجال والنساء.
- المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية: يعبر عنها بالاعتماد على عنصرين:
 - ✓ النسبة المؤوية للرجال والنساء الشاغلين لمناصب ووظائف كمشرعين أو كبار مسؤولين أو مديريين؛
 - ✓ النسبة المؤوية للرجال والنساء الشاغلين لمناصب مهنية وتقنية.

- السلطة على الموارد الاقتصادية: معبرا عنها بالدخل المتوقع من العمل للفئتين PPA.

لحساب المؤشر نقوم بحساب نسبة التعادل للمساواة في التوزيع PEER للعناصر الثلاث السابقة بالاعتماد على العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{مؤشر التعادل للمساواة في التوزيع} = (\text{نسبة الإناث} \times (\text{مؤشر الأهمية للإناث})^{E-1}) + \text{نسبة الذكور} \times (\text{مؤشر الأهمية للذكور})^{E-1/1}$$

$$\text{نسبة التعادل للمساواة في التوزيع} = (\text{نسبة الإناث} \times \text{مؤشر الأهمية للإناث})^{1-1} + (\text{نسبة الذكور} \times \text{مؤشر الأهمية للذكور})^{1-1}$$

وبالتالي يمكن حساب مؤشر مشاركة المرأة باستخدام المتوسط الحسابي للمؤشر PEER للعناصر المكونة لهذا المؤشر والمذكورة أعلاه.

2. مؤشر التنمية التكنولوجية IDT: ظهر مفهوم دور التكنولوجيا في التنمية البشرية لأول مرة في التقرير العالمي لتنمية البشرية لسنة 2001 ، إذ بين الأهمية التي تساهم بها التكنولوجيا في تحقيق التنمية البشرية، أين تبرز علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتطور التكنولوجي.⁸

وهو مؤشر مركب يقيس قدرة الدولة على تعميم ونشر التكنولوجيا في الأوساط الاجتماعية، اعتمادا على العناصر التالية:

• **الإبداع التكنولوجي:** مقاسا بالاعتماد على حجم براءات الاختراع لكل فرد مقيم في دولة معينة، والامتيازات الممنوحة ورخص الاستخدام والإنتاج الواردة من الخارج لكل فرد؛

• **انتشار التكنولوجيا الراقية:** مقاسة بعدد الحواسيب المرتبطة بشبكة الإنترنت لكل فرد وحصّة الصادرات من المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة من مجموع صادرات السلع والخدمات؛

• **انتشار التكنولوجيا القديمة:** يقاس بعدد اشتراكات الهاتف الثابت والمحمول لكل فرد، واستهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية؛

• **درجة التأهيل البشري:** تقاس بالمدة المتوسطة للتدريس للأفراد الذين يتجاوز عمرهم 15 سنة، والمعدل الإجمالي للتسجيل في الشعب العلمية والتقنية العليا.

يتميز كل مؤشر مكون لمؤشر التنمية التكنولوجية بدرجة أهمية خاصة، حيث تتراوح قيمة كل مؤشر بين 1 و 0. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(03): القيم العظمى والدنيا لمركبات مؤشر التنمية التكنولوجية.

المركبات	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
براءة الاختراع لكل مليون فرد.	994	0
رخص الاستخدام و الامتيازات الممنوحة لكل 1000 فرد	272.6	0
الحواسيب المرتبطة بشبكة الإنترنت لكل 1000 فرد	232.4	0
حصّة صادرات المنتجات التكنولوجية المتوسطة والمتطورة (%)	80.8	0
اشتراكات الهاتف الثابت و المحمول لكل 1000 فرد.	901	1
استهلاك الطاقة الكهربائية بالكيلو واط ساعي لكل فرد.	6969	22

0.8	12	المدة المتوسطة للتدرس للأفراد الأكثر من 15 سنة.
0.1	27.4	المعدل الإجمالي للتسجيل في الشعب العلمية العليا (%)

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2001، ص64.

يمكن حساب مؤشر التنمية التكنولوجية اعتمادا على المتوسط الحسابي للمؤشرات الأربعة المكونة له، والمحسوبة بناء على الجدول أعلاه، ومن ثمة يمكن الاعتماد عليه من طرف المسؤولين عند وضع السياسات والاستراتيجيات التكنولوجية واتخاذ القرارات المرتبطة بهذا الشأن.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لمؤشرات قياس التنمية البشرية

يعد مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى من أن نستطيع قياسه بأي مقياس أو حصره بمؤشرات، ولكن مثل هذه المؤشرات مفيدة في تركيز الانتباه وتبسيط المشكلة، والسبب الأقوى لاستخدامها هو عدم كفاية المؤشرات الأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي. بهذه الرؤية تبرر الطريقة التي يتم من خلالها بناء دليل التنمية البشرية، ورغم ذلك فقد تعرضت المؤشرات المعتمدة إلى كثير من الانتقادات والبعض يرى أن الدليل بمفهومه ضعيف، وبشكل عملي لا يعبر عن شيء فهو يتناول مشاكل خطيرة كالفقر، الأمية،... لا تقارن على مدار الوقت والمكان، ويعاني من أخطاء قياس وانحرافات، والبعض يرى أن العلاقة بين مكونات الدليل ذاتها كانت موضع اعتراض على إدخالها معا في مؤشر تركيبى واحد، وبعضها قد يلغي أثر الآخر.

المحور الثالث: التنمية البشرية في الجزائر

لقد أدركت الجزائر منذ أن من الله عليها باسترجاع سيادتها الترابية، كغيرها من الدول النامية مدى أهمية التنمية البشرية وخطورة دورها، بوصفها مصدر قوة عملية في البناء الاقتصادي والاجتماعي من قبل، ودافعها أو محرکہما ومحسنهما أو مجددتهما في الزمن من بعد، في ظل التحولات الشاملة التي يعرفها العالم. ومن هنا يعد إعداد الموارد البشرية و تكوينها، أجدى استثمار وانفعه لمستقبل البلاد والعباد، سواء تم ذلك بواسطة منظومة التربية والتعليم والتكوين، باعتبارها البيئة الخصبة التي تنبت فيها الكفاءات البشرية وتنمو، باكتساب المعارف والمهارات نظريا وتطبيقيا، أم تعدى ذلك إلى قدرة المسيرين والمشرفين على المستويات التنظيمية للمؤسسات المختلفة بصفة عامة. و هكذا فان التطورات التي تعيشها الجزائر بتأثير العولمة خاصة، استدعت إعادة النظر في إستراتيجية التنمية البشرية المبنية على اكتساب المعارف والمهارات وتحسينها وتجديدها باستمرار من منظور التعليم المتواصل، لتحقيق اقتصاد تنافسي يستمد قوته من العنصر البشري، القادر على الإبداع والابتكار والتجديد المتواصل، والذي من شأنه أن يرسى دعائم التقدم والتطور في ظل الاقتصاد الحديث الذي يرتكز على المعرفة التكنولوجية الجديدة أو ما اصطلح على تسميته بحضارة الموجة الثالثة. ومن هذا المنطلق فقد خصصنا هذا المحور للتطرق إلى واقع التنمية البشرية في الجزائر ومجهودات الدولة في تحسين مستوياتها من خلال الاهتمام بالقطاعات المتعلقة بها، كالصحة والتعليم والتغذية... الخ، أي المستوى المعيشي والصحي والتعليمي للفرد الجزائري.

أولاً: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر: سيتم التعرض إلى أهم مؤشرات التنمية البشرية المعتمدة دولياً، والتي جاءت بها مختلف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة في السنوات السابقة، من خلال تقديم قيم هذه المؤشرات والترتيب العالمي للجزائر على أساس هذه المؤشرات.

1. مؤشر التنمية البشرية IDH : لحساب مؤشر التنمية البشرية كما جاء في معظم التقارير الخاصة بالتنمية البشرية، نتبع الخطوات التالية:

1.1 مؤشر الأمل في الحياة: يحسب انطلاقاً من العلاقة التالية:

مؤشر الأمل في الحياة = (القيمة الحقيقية - القيمة الدنيا) / (القيمة العظمى - القيمة الدنيا).

ومنه مؤشر الأمل في الحياة = (القيمة الحقيقية - 25) / (85 - 25). وانطلاقاً من هذه العلاقة تم حساب مؤشر الأمل في الحياة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04): مؤشر الأمل في الحياة في الجزائر خلال الفترة 1990-2002.

السنوات	1990	1994	1998	2000	2002	2005
الأمـل في الحياة (سنوات)	67.1	67.9	69.2	68.9	73.4	71.7
مؤشر الأمل في الحياة	0.701	0.715	0.736	0.731	0.806	0.778

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات إحصائية مختلفة من الديوان الوطني للإحصاء.

يظهر الجدول الارتفاع المستمر لمؤشر الأمل في الحياة في الجزائر، حيث سجل قيمة 0.701 في سنة 1990 ويبدأ بعد ذلك في الارتفاع تدريجياً ليصل سنة 1998 إلى 0.736 ثم 0.806 سنة 2002 غير أنه انخفض إلى 0.778 سنة 2005 محققاً بذلك قفزات نوعية في تطوره. ويعود هذا الارتفاع إلى الرعاية الصحية الجيدة من خلال اهتمام الحكومة بالإنفاق على القطاع الصحي وتعميم الصحة العمومية والعلاج شبه المجاني على المستوى الوطني، والذي كان له الأثر الإيجابي في القضاء على عدة أمراض خطيرة.

1.2 مؤشر مستوى التعليم: يشمل المؤشرين الآتيين:

- مؤشر القراءة والكتابة = (القيمة الحقيقية - القيمة الدنيا) / (القيمة العظمى - القيمة الدنيا) "100" - القيمة الدنيا "0".
- مؤشر التمدن = (القيمة الحقيقية - القيمة الدنيا "0") / (القيمة العظمى - القيمة الدنيا "100").

ومنه يمكن حساب مؤشر مستوى التعليم بناء على العلاقة التالية:

مؤشر مستوى التعليم = $3/2 \times$ مؤشر القراءة و $3/1 + \times$ مؤشر التمدن.

واعتماداً على العلاقة السابقة وبعد الحسابات تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (05): تطور مؤشر التعليم في الجزائر خلال الفترة 1990-2002.

السنوات	90	94	98	2000	2001	2002	2005
معدل القراءة و الكتابة%	56.7	60.64	65.1	66.22	67.8	69.13	69.9
نسبة التمدرس%	80.82	87.43	88.66	89.98	90.12	91.25	91.25
مؤشر مستوى التعليم	0.647	0.695	0.729	0.741	0.752	0.765	0.770

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية الجزائرية.

سجل كل من معدل القراءة والكتابة ونسبة التمدرس ارتفاعات متتالية خلال الفترة 1990-2002 وبمعدلات متفاوتة، حيث انتقل من 56.7% سنة 1990 إلى 69.9% في سنة 2005، كما سجلت نسبة التمدرس انتقالا نوعيا من 80.82% في سنة 1990 إلى 91.25% في سنة 2002 أي بزيادة قدرها 11 نقطة، وبالتالي فإنه من البديهي أن يسجل مؤشر مستوى التعليم ارتفاعا أيضا خلال الفترة 1990-2005، حيث قفز من 0.647 في 1990 إلى 0.770 في 2005، ويرجع هذا التحسن إلى انتشار الوعي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع ومجهودات الدولة من خلال تعميم التعليم ومجانيته، ومحاولتها تقريب المدرسة من الفرد أكبر قدر ممكن.

1.3 حساب مؤشر الناتج المحلي الخام: يتم حسابه اعتمادا على الناتج المحلي الخام لكل فرد، ويحسب بالطريقة التالية:

مؤشر الناتج المحلي الخام = (لوغاريتم القيمة الحقيقية - لوغاريتم القيمة 100) / (لوغاريتم القيمة 40000 - لوغاريتم القيمة 100).

وانطلاقا من العلاقة السابقة تم حساب هذا المؤشر وهو نلخصه في الجدول التالي:

جدول رقم (06): تطور مؤشر الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2005.

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2001	2002	2005
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	8390.49	8175.51	7601.3	7874.98	8195.71	8248.57	8389.03	8593.92	7062
مؤشر الناتج المحلي الاجمالي	0.739	0.735	0.723	0.729	0.735	0.737	0.739	0.743	0.711

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة. سجل الناتج المحلي الإجمالي تذبذبات كبيرة خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 1990 قدر بـ 8390.49 ثم يبدأ بعدها في التراجع ولكن بعد سنة 1998 سجل ارتفاعات متتالية كانت أقصاها في سنة 2002 بـ 8593.92، ويعود الفضل في ذلك إلى تحسن مداخيل المحروقات خلال النصف الثاني من العشرية على ما كانت عليه في النصف الأول من التسعينات بسبب حرب الخليج والأزمة الأمنية في الجزائر.

وعليه يمكن حساب مؤشر التنمية البشرية IDH والمتمثل في والمتوسط الحسابي للمؤشرات الثلاثة السابقة:

مؤشر التنمية البشرية = 3/1 مؤشر الأمل في الحياة + 3/1 مؤشر مستوى التعليم + 3/1 مؤشر الناتج المحلي الخام.

سوف يتم حساب مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2002 حسب الخطوات المذكورة سابقا وبالترتيب وعليه يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور مؤشر IDH في الجزائر خلال الفترة 1990-2002.

السنوات	1975	1985	1990	1995	1998	2000	2005
مؤشر التنمية البشرية	0.501	0.590	0.620	0.672	0.690	0.711	0.733

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة بناء على تقارير عديدة للتنمية البشرية للأمم المتحدة.

من خلال الجدول أعلاه نسجل أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة 1975-2005، حيث بلغ 0.501 سنة 1975 ليحقق أكبر قيمة له في سنة 2005 حيث وصل إلى 0.733، وما يفسر هذا الارتفاع المستمر في المؤشر الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاعات التربية والتعليم والصحة، من خلال تخصيص ميزانيات كبيرة للإنفاق على هذين القطاعين، إضافة إلى الارتفاع المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

وحسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادر سنة 2005 تصنف الجزائر في المرتبة 104 من مجموع 150 دولة بمؤشر قدره 0.771 وكانت بالمرتبة 106 سنة 2002 من مجموع 162 دولة بقيمة 0.711، إذن تعتبر الجزائر من الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسطة فهي تقع في المجال ما بين 0.5 و0.792، كما احتلت الجزائر المرتبة 10 عربيا من بين 15 دولة مصنفة حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر سنة 2003.

2. مؤشر الفقر البشري IPH: لقد تم تناول مسألة الفقر البشري في التقرير الوطني حول التنمية البشرية الذي أعدته الجزائر للمرة الأولى سنة 1999، فالتعدّد الجوهري لظاهرة الفقر وتنوع العوامل التي تحددها وخصائصها قد جعلت من الصعب تحديد المظهر الوحيد أو السائد في الجزائر.⁹

ولقد اقتصرّت الدراسات حول الفقر التي أجريت في الجزائر إلى حد الآن على تناول الجانب الغذائي أو الجانب النقدي، وعلى الرغم من كونها في صميم الانشغالات فإن الجوانب المؤسساتية لظاهرة الفقر المرتبطة بالمساواة في الاستفادة من الخدمات العمومية القاعدية، والتضامن بين الأجيال والتوزيع العادل للمداخل على الصعيدين الاجتماعي والجهوي، لم تكن محل دراسات وافية، غير أنه خلال هذه السنوات الأخيرة يجري تنفيذ مشاريع الإصلاح الإداري قصد تدارك هذا العجز. ويحدد دليل الفقر البشري العجز المسجل في ثلاث ميادين أساسية في الحياة البشرية، من حيث نسبة

الأفراد المعرضين للوفاة قبل سن الأربعين، ونسبة الأمية لدى الكبار والعجز المسجل في مجال الخدمات الاجتماعية عموما المقدر بنسبة الأفراد الذين لم يستفيدوا من الخدمات الصحية، والأفراد المحرومين من المياه الصالحة للشرب ونسبة الأطفال دون سن خمس سنوات الذين يعانون من سوء التغذية. ويمكن رصد نسبة الوفيات قبل سن الأربعين انطلاقا من تصريحات مصالح الحالة المدنية، كما يمكن إحصاؤها من خلال قائمة الوفيات، وانطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فان النسبة الإجمالية المسجلة في الفترة الممتدة بين 1989 و1993 ظلت منخفضة إلى ما بعد سنة 1995. كما أن نسبة السكان الذين من المحتمل أن يتوفوا قبل سن الأربعين تقدر بـ: 2.88% من النسبة الإجمالية للوفيات لدى الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن سن الأربعين، وحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية كانت هذه الإحصائيات تقدر بـ 9% سنة 1995 و بـ 8.8% سنة 1998.

كما استمر الانخفاض السريع لمعدل الأمية المسجل خلال الفترة الممتدة بين 1992 و1995 وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(08): تطور نسبة الأمية في الجزائر.

السنوات	1966	1977	1987	1995	1998	1999
معدلات الامية%	74.6	58.10	43.62	38.4	31.9	33.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

ما يلاحظ أن معدلات الأمية في انخفاض مستمر، حيث بلغت في سنة 1966 نسبة 74.6% و هي نسبة عالية مقارنة بسنة 1995 التي بلغت فيها نسبة 38.4 بسبب مخلفات الاستعمار. وفي السنوات التالية عرف معدل الأمية انخفاضات مستمرة وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بقطاع التربية والتعليم عن طريق إجبارية ومجانية التعليم، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر.

وبناء على المعطيات والإحصائيات المتوفرة ندرج الجدول التالي الذي يبين تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر لعدد من السنوات.

جدول رقم(09): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر.

السنوات	1995	1998	2000	2001	2005
مؤشر الفقر البشري%	27	24.8	23.4	22.6	21.5

المصدر: تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصاء.

نسجل أن مؤشر الفقر البشري في الجزائر في تناقص مستمر خلال الفترة 1995-2005 حيث بلغ نسبة 27% سنة 1995 ليصل إلى 21.5% سنة 2005، وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بمشكلة الفقر من خلال تخصيص ميزانيات ومبالغ مالية هامة لمعالجة الظاهرة والقضاء على بؤر الفقر في الجزائر، بالإضافة إلى الإعانات والمنح الممنوحة للعجزة والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود ومنحة التمدرس الممنوحة للتلاميذ.

وقد صنفت الجزائر تبعاً لمؤشر الفقر البشري في المرتبة 42 بمؤشر قدره 22.6% سنة 2001 بعدما كانت تصنف ضمن المرتبة 39 بمؤشر قدره 23.4% سنة 2000، ودلالة مؤشر الفقر البشري لسنة 2001 تعطي عدة بيانات أهمها نسبة السكان الذين يحصلون على المياه المأمونة تتجاوز 89% وهو معدل مرتفع مقارنة بدولة المكسيك مثلاً والذي بلغ فيها نسبة 86% وهي من بين الدول المصنفة ضمن قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، أما نسبة الأطفال المستفيدين من العناية الصحية والتطعيم فتقدر بـ 94% وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بتلك الموجودة في الدول الأكثر تطوراً في التنمية البشرية ومنها النرويج. أما عدد المواليد الذين يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين فقدرت نسبته بـ 90.7% من مجموع المولودين حديثاً، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت مع مستويات التنمية البشرية المرتفعة.¹⁰

كما تأثر مستوى الفقر البشري بشكل كبير بمعدل القراءة والكتابة بين البالغين والذي بلغ 69.9% من مجموع السكان البالغ عددهم 32 مليون نسمة سنة 2005.

3. مؤشر التنمية المرتبط بالجنس ISDH: يستعمل مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس نفس معطيات مؤشر التنمية البشرية، ولكن بشكل تفصيلي بين الإناث والذكور، فهو يبرز التفاوت بين الجنسين من حيث الأمل في الحياة ومعدل القراءة والكتابة بينهما، والجدول التالي يظهر معدل الأمل في الحياة حسب الجنس.

جدول رقم (10): معدل الأمل في الحياة حسب الجنس في الجزائر.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الذكور (سنوات)	70.5	70.9	71.5	71.9	72.5	72.9
الإناث (سنوات)	72.9	72.9	73.4	73.6	74.4	74.9
المعدل الإجمالي (سنوات)	71.7	0.72	72.5	72.9	73.4	73.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نسجل من خلال الجدول ما يلي:

- تحسن الأمل في الحياة بين الذكور من سنة 1998 إلى غاية 2003.
- تحسن الأمل في الحياة بين الإناث من سنة 1998 إلى غاية 2003.
- معدل الأمل في الحياة للإناث أكبر منه لدى الذكور.

ويعود هذا الارتفاع والتحسين في الأمل في الحياة إلى عناية الدولة بالقطاع الصحي، عن طريق مجانية العلاج وتخصيص ميزانية معتبرة لهذا القطاع والإصلاحات التي قامت ولا تزال تقوم بها منذ سنة 1986 للنهوض بهذا القطاع. وبناء على المعطيات السابقة يمكن وضع جدول لتطورات مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس ISDH.

جدول رقم(11): مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس.

السنوات	1995	1998	2000	2001	2005
مؤشر التنمية المرتبط بالجنس	0.627	0.661	0.673	0.679	0.720

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة بناء على تقارير عديدة للتنمية البشرية للأمم المتحدة.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر التنمية المرتبط بالجنس في تحسن مستمر ابتداء من سنة 1995 إلى غاية 2005. وقد احتلت الجزائر المرتبة 95 سنة 2005، هذا مقابل المرتبة 91 في سنة 2000، حيث نلاحظ:

- تحسن في مؤشرات الأمل في الحياة.
- تحسن في نسبة محو الأمية.
- تحسن في الدخل المقدر للعمل.
- تقليص في التفاوت في نسبة محو الأمية عند الكبار.

خاتمة

لقد أصبح مفهوم التنمية البشرية طافيا على السطح، ويمثل احد معالم هذا القرن سواء على مستوى الفكر الاقتصادي أو على مستوى السياسات الاقتصادية من طرف العديد من الدول خاصة النامية منها. ويمثل العنصر البشري أحد ركائز هذه التنمية باعتباره العنصر المستفيد من تحسين مستوى معيشة معينة ومستوى التعليم، محاربة الفقر، الرعاية الصحية،... الخ هذا من جهة، وباعتباره العامل الإنتاجي المهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

من خلال هذا البحث توصلنا إلى نتيجة أساسية مفادها ضرورة تظافر الجهود على المستوى الوطني من اجل تحقيق التنمية البشرية المطلوبة، لأنها تعد احد أهم الشروط اللازمة للانخراط في المجتمع الدولي واقتصاديات العولمة التي تقوم أساسا على المعرفة.

ولقد وقفنا على الواقع الحقيقي للتنمية البشرية في الجزائر من خلال المؤشرات التي تم حسابها والأخرى المتحصل عليها كإحصائيات، وهذا قدر الإمكان لوجود ندرة في الإحصائيات خاصة فيما يتعلق بمؤشر مشاركة المرأة ومؤشر التنمية التكنولوجية، حيث تبين أن الجزائر تحسنت كثيرا في مؤشرات التنمية البشرية وتحسنت بذلك مرتبتها العالمية حسب تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة.

وبصفة عامة يمكن القول أن مجهودات الدولة في تحسين مستوى التنمية البشرية مقبولة، ورغم ذلك تبقى بعض المعدلات والمؤشرات رهيبة كالفقر الذي اتسعت رقعته خاصة في السنوات الأخيرة، وكذا الأمية رغم مجانية وإلزامية التعليم. ومن هذا المنطلق وجب على الدولة بذل مجهودات مضاعفة من اجل تحقيق تنمية مرتفعة، لذا ولكي يتسنى لها تحقيق هذه التنمية المنشودة عليها أن تضع إستراتيجية لتطوير وتنمية هذا العنصر، وجعله يتماشى مع الانفتاح الاقتصادي المتميز بالمنافسة ومن ثمة تطوير سوق العمل وسوق المسيرين. فلقد أصبح واضحا حجم التحديات التي تواجهها الجزائر

في المرحلة الحالية، سواء تلك التي يفرضها التقدم العلمي أو تلك المرتبطة بأفاق التنمية في الظروف الحالية أو تلك الناجمة عن محاولة إدماج الجزائر في العولمة والاقتصاد العالمي، وفي هذا الاتجاه تبرز جملة من المقترحات والتي نعتقد أن من أهمها وأكثرها إلحاحاً:

- ◀ وضع إستراتيجية عامة للتنمية الشاملة وإعادة الاعتبار لدور الدولة في هذه الإستراتيجية التي تشارك في صياغتها والإشراف على تنفيذها مؤسسات وهيئات المجتمع المدني من خلال فتح نقاش وطني ديمقراطي يعمل على ترسيخ أسس تعددية اقتصادية وسياسية متكافئة؛
- ◀ وضع إستراتيجية للتعليم في كافة مراحلها وإستراتيجية للبحث العلمي عن طريق التكفل بالقطاع ورسم سياسة تربوية حكيمة؛
- ◀ وضع إستراتيجية للتشغيل والقضاء على البطالة والفقير؛
- ◀ وضع إستراتيجية لإحياء الثقافة الوطنية وحمايتها من الهيمنة الثقافية المفروضة من قبل العولمة؛
- ◀ إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات ذات الدخل المنخفض، لتجنب الصدمات الاجتماعية وتحقيق عدالة أفضل؛
- ◀ إعادة الاعتبار للتكوين المهني وجعله من العناصر الأساسية لوضع إستراتيجية تنموية متكاملة؛
- ◀ بناء مجتمع علمي يقوم على المعرفة للجميع والمعلوماتية في خدمة المجتمع وتطوره، ما ينجر عنه إستراتيجية للتعليم في كافة مراحلها؛
- ◀ من واجب الشركات والعائلات والمدارس وبقية المؤسسات بناء رأس مال إنساني مفيد للمجتمع.

الهوامش

¹ STREETEN PAUL, Human Development: Means and Ends, Department de Sciences Politique, 1994 , P 232.

² التقرير الاستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، ص 527.

³ د. إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، 2002، ص 16.

⁴ تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995، ص 12.

⁵ تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سنة 2005، ص 340.

⁶ محمد ليزين، حقوق الإنسان والفقير المدقع، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 55، 1998، ص 96.

⁷ تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سنة 2005، ص 340.

⁸ نفس المرجع، ص 6.

⁹ منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، ص 161.

¹⁰ تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص 51.

قائمة المراجع**◆ باللغة العربية:**

- 1) د. إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2002.
- 2) د. عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- 3) علي نصار، التنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية، نيويورك، 1997.
- 4) د. محمد ليزين، حقوق الإنسان والفقير المدقع، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، الدورة ، 55، 1998.
- 5) د. منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتب النهضة الشرقية، القاهرة، 1984 .

◆ الكتب الأجنبية:

- 1) STREETEN PAUL, human development :means and ends..
Département de science politique, 1994.

◆ التقارير:

- 1) التقرير الاستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
- 2) الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، جامعة ورقلة، 2004.
- 3) تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للسنوات: 1990، 1991، 1993، 1994، 1995، 1996، 2001، 2003، 2005، 2008.
- 4) تقرير المعهد العربي للتخطيط والتعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي، القمة 12، نوفمبر 1988.
- 5) تقرير التنمية الإنسانية العربي، الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002.
- 6) التقارير الوطنية حول التنمية البشرية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998، 2001، 2002.

◆ الملتقيات:

- بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004، ص44.